

**No. 37800**

---

**Germany  
and  
Egypt**

**Agreement between the Government of the Federal Republic of Germany and the Government of the Arab Republic of Egypt on their mutual shipping relations (with annex). Alexandria, 5 November 1998**

**Entry into force:** *22 November 2000, in accordance with article 16*

**Authentic texts:** *Arabic, English and German*

**Registration with the Secretariat of the United Nations:** *Germany, 23 November 2001*

---

**Allemagne  
et  
Égypte**

**Accord entre le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne et le Gouvernement de la République arabe d'Égypte concernant leurs relations maritimes mutuelles (avec annexe). Alexandrie, 5 novembre 1998**

**Entrée en vigueur :** *22 novembre 2000, conformément à l'article 16*

**Textes authentiques :** *arabe, anglais et allemand*

**Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies :** *Allemagne, 23 novembre 2001*

ملحق  
الاتفاق بين  
حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية  
و حكومة جمهورية مصر العربية  
بشأن علاقاتهما الملاحية المشتركة  
الموقع بتاريخ الخامس من نوفمبر ١٩٩٨  
وثائق سفر المضاء الطاقم  
دخول و محبور و اقامة المضاء طاقم السفينة

وفقا للمادتين الحادية عشر و الثانية عشر من هذا الاتفاق، يعترف كل من  
الطرفين المتعاقدين بوثائق سفر البحارة التي يصدرها أى منهما بعد دخول هذا  
الاتفاق فى حيز التنفيذ وإعادة السماح لأى شخص يحمل هذه الوثائق بالدخول  
الى أراضيه دون أية اجراءات اضافية شريطة استيفاء الشروط الدولية للإعتراف  
بجواز سفر البحارة .

- أ - بناء السفن .  
ب - اصلاح السفن .

٢ - يشجع الطرفان المتعاقدان بعضهما على استخدام المعاهد التدريبية فى كل منهما و كذلك أية تسهيلات تدريبية فى مؤسسات و معاهد الملاحة البحرية و تشغيل الموانى .

مادة (١٦)

سريان الإتفاق

يسرى هذا الإتفاق من تاريخ قيام كل حكومة بإخطار الأخرى بإتمام الإجراءات القانونية المسبقة اللازمة لسريان الإتفاق . و يعتبر آخر يوم لتسلم الإخطار هو ميعاد سريان الإتفاق .

مادة (١٧)

مدة الإتفاق و تاريخ انتهائه

- ١ - يبرم هذا الإتفاق لفترة زمنية غير محددة .  
٢ - يجوز الإنسحاب من هذا الإتفاق عن طريق إرسال إخطار مسبق من قبل أى من الطرفين المتعاقدين فى غضون سنة أشهر .

تم فى ..... *Alexandria* يوم *5 November 1998*  
حدر من نسختين باللغة الألمانية و العربية و الإنجليزية، و للنسختين نفس الحجية .

و يعد بالنص باللغة الإنجليزية فى حالة الإختلاف حول تفسير النصين باللغتين الألمانية و العربية .

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

عن حكومة

جمهورية ألمانيا الاتحادية

٣ - لا يوجد بالفقرة (٢) أعلاه ما يحول دون تطبيق القوانين و الأحكام القانونية الأخرى الخاصة بالطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بالتخزين المؤقت للبضائع .

مادة (١٤)

اللجنة البحرية المخترجة و الإستشارات

١ - لغرض ضمان الإستخدام الأمثل لهذا الإتفاق تشكل لجنة بحرية مشتركة من الإدارات الملاحية و الخبراء المرشحين من الطرفين المتعاقدين .

٢ - تقوم هذه اللجنة بالنظر فى جميع المسائل ذات الإهتمامات المشتركة لكل من الطرفين المتعاقدين خاصة المشكلات المتعلقة بالآتى :

أ - المشاركة فى نقل جميع البضائع لصالح تجارتهما البحرية المشتركة .

ب- أنشطة شركات الملاحة الخاصة بأى من الطرفين المتعاقدين و سفنهما العاملة فى التجارة البحرية بينهما خاصة المشكلات المتعلقة بالأنشطة الناتجة عن تطبيق اتفاق مدونة السلوك للمؤتمرات الملاحية .

ج- مراعاة جميع الشروط المتعلقة بالتداول السليم للتجارة البحرية لشركات الملاحة الخاصة بكل من الطرفين المتعاقدين .

د- التسوية السلمية للنزاعات بما فيها النزاعات الناتجة عن تفسير هذا الإتفاق .

٣ - يتعهد الطرفان المتعاقدان بمراعاة مبدأ المنفعة المتبادلة و المعاملة غير التمييزية لشركات الملاحة الخاصة بالطرفين المتعاقدين و سفنهما .

٤ - تجتمع اللجنة البحرية المشتركة بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين فى ميعاد لا يتعدى الثلاثة أشهر من بدء تقديم هذا الطلب . تقوم اللجنة بإبلاغ وزارة النقل بجمهورية ألمانيا الإتحادية وقطاع النقل البحرى فى وزارة النقل و المواصلات بجمهورية مصر العربية بنتائج أعمالها .

مادة (١٥)

التعاون الفنى

١ - يقوم الطرفان المتعاقدان بتشجيع ملاك السفن و المؤسسات العاملة فى التجارة البحرية فى كل من الدولتين لبحث و تطوير جميع أشكال التعاون و خاصة فى المجالات التالية :

- ٢ - يسمح لأى فرد من أفراد طاقم السفينة بحمل وثيقة السفر الواردة بالمادة (١١) من هذا الإتفاق، بعد الحصول على تصريح إقامة قبل الدخول (فيزا)، بالسفر عبر إقليم الطرف المتعاقد الآخر و ذلك من أجل الصعود على ظهر سفينته أو أى سفينة أخرى لغرض العودة للوطن أو لأى سبب آخر مقبول لدى السلطات المختصة للطرف المتعاقد الآخر و يتم إصدار تصريح الإقامة (فيزا) دون إبطاء، إذا أمكن .
- ٣ - تسمح السلطات المختصة لأى من الطرفين المتعاقدين لأى فرد طاقم السفينة الذى تم نقله الى مستشفى واقعة بإقليم أحد الطرفين المتعاقدين بالبقاء طالما لزم الأمر حتى يتم علاجه .
- ٤ - يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بالحق فى رفض دخول الأشخاص غير المرغوب فيهم الى إقليمه حتى لو كان هؤلاء الأشخاص يحملون وثائق سفر وفقا للمادة (١١) من هذا الإتفاق .
- ٥ - يحق لأفراد البعثات الدبلوماسية و لممثلى القنصليات و للريان و كذا أفراد طاقم أحد الطرفين المتعاقدين الإتصال أو الإلتقاء ببعضهم البعض و ذلك وفقا للقوانين الخاصة بذلك و غيرها من الأحكام القانونية السارية بدولة الإقامة .
- ٦ - لن تؤثر الأحكام المذكورة أعلاه على لوائح الطرفين المتعاقدين الخاصة بدخول الأجانب و إقامتهم و مغادرتهم . لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى ملحق الإتفاقية الذى يشكل جزءا لا يتجزأ منها .

## مادة (١٣)

## الحوادث البحرية

- ١ - إذا تحطمت سفينة أحد الطرفين المتعاقدين أو تعرضت للحوارية أو جنحت أو تعرضت لمأزق بالمياه الإقليمية للطرف المتعاقد الآخر لأى سبب من الأسباب، تقوم سلطات ذلك الطرف بمنح الريان و أفراد طاقم السفينة و الركاب و كذا السفينة و ما تحمله من بضائع نفس المساعدة و الحماية التى تتلقاها السفن التى ترفع علمها . يتم التحقيق فى الحوادث المشار إليها فى الجملة السابقة من قبل السلطات التى يرشحها كل من الطرفين المتعاقدين تجاه الطرف المتعاقد الآخر إذا كان ذلك يعود بالنفع على الصالح العام، وفى جميع الحالات إذا غرقت سفينة أو تركت مهجورة أو إذا ما قتل شخص فى هذا الحادث تقوم السلطات التى تم ترشيحها بإرسال نتائج التحقيقات الى سلطات الطرف المتعاقد الآخر فى أسرع وقت ممكن .
- ٢ - يمتنع كل من الطرفين المتعاقدين، فى حالة وقوع حادثة للسفينة أو تعرضها للحوارية عن فرض رسوم أو ضرائب أو أى رسوم أخرى على البضائع و المعدات و المواد و المؤن و غيرها من الملحقات إلا إذا كانت هذه البضائع تم استخدامها أو استهلاكها فى إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

مادة (٩)

تبصير الملاحة البحرية

يتخذ الطرفان المتعاقدان جميع الإجراءات اللازمة فى إطار قوانينهما و اللوائح الخاصة بموانئهما لتيسير النقل البحرى و تشجيعه و لمنع الإمتداد غير الضرورى لمسترات رسو السفينة و الإسراع بالتخليص الجمركى و الإجراءات الرسمية الأخرى التى يجب مراعاتها فى الموانى، و تبسيطها إذا أمكن، بالإضافة الى العمل على تيسير استخدام التجهيزات القائمة لاستقبال النفايات .

مادة (١٠)

الإمتراض المتبادل بشهاداته العمولة

و الوثائق الأخرى

يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بوثائق السفينة التى أصدرها و اعترف بها الطرف المتعاقد الآخر وفقا للاتفاقيات الدولية المعنية بهذا الأمر .

مادة (١١)

وثائق سفر طاقم السفينة (أعضاء الطاقم)

١ - يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بالإعتراف بوثائق السفر التى أصدرتها السلطات المختصة للطرف المتعاقد الآخر و يمنح حامل هذه الوثائق الحقوق المنصوص عليها فى مادة (١٢) من هذا الإتفاق .

٢ - تكون وثيقة السفر بالنسبة لجمهورية ألمانيا الإتحادية هى جواز السفر أو جواز السفر البحرى . و بالنسبة لجمهورية مصر العربية هى جواز السفر البحرى أو جواز السفر .

٣ - تكون وثيقة السفر بالنسبة الى أفراد الطاقم من البلدان التى تمثل طرفا ثاتشا و الذين يعملون على ظهر السفن التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين هى تلك الوثيقة الصادرة من السلطات المختصة بتلك البلدان شريطة أن تتوفر بهذه الوثيقة المتطلبات الوطنية المعمول بها فى الطرف المتعاقد المعنى للإعتراف بالوثيقة كجواز سفر أو ما يقوم مقامه .

مادة (١٢)

دخول و عبور و إقامة أعضاء طاقم السفينة

١ - يسمح أى من الطرفين المتعاقدين لأعضاء طاقم سفينة الطرف المتعاقد الآخر ممن يحملون وثيقة من وثائق السفر الواردة بالمادة (١١) من هذا الإتفاق بالنزول الى الشاطئ و البقاء فى مدينة الميناء أثناء فترة رسو السفينة دون طلب تصريح إقامة قبل الدخول ( فيزا ) وفقا للقوانين الخاصة بذلك و غيرها من الأحكام السارية . و فى هذه الحالات :

- \* يتطلب الأمر الحصول على تصريح بالنزول الى البر بجمهورية ألمانيا الإتحادية
- \* يتطلب الأمر الحصول على تصريح بالنزول الى البر بجمهورية مصر العربية

مادة (٧)

المبالاته التي لا يشملها نطاق تنفيذ الإتفاق

لا يؤثر هذا الإتفاق على الأحكام القانونية السارية لدى أى من الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بالتالى :

- أ - التمتع بمزايا العلم الوطنى فيما يتعلق بالملاحة الساحلية و القطر والإرشاد والخدمات الأخرى التى يقتصر القيام بها على شركات الملاحة الوطنية فى أحد الطرفين أو على شركات أخرى و مواطنيها و مع ذلك فقيام إحدى السفن التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين بالإبحار فيما بين موانئ الطرف المتعاقد الآخر بغرض تفريغ بضائع و إنزال ركاب نقلوا من دولة ثالثة أو بغرض شحن بضائع أو أخذ ركاب الى دولة ثالثة لا يعتبر ملاحة ساحلية .
- ب - الإلتزام باصطحاب مرشد على ظهر السفينة .
- ج - السفن التى تؤدى خدمات عامة .
- د - الأنشطة الواقعة فى إطار البحث البحرى .
- هـ- التمتع بميزة القيام بمسح هيدروغرافى فى المياه الإقليمية للطرف المتعاقد .
- و- قناة السويس .

مادة (٨)

الإمتثال للأحكام القانونية السارية فى

أراض الطرف المتعاقد الآخر

- ١ - تخضع سفن أى من الطرفين المتعاقدين و كذلك طاقمها وركابها و بضائعها للأحكام القانونية السارية فى إقليم الطرف المتعاقد الآخر .
- ٢ - تخضع سفن الشركة أو الشركات الملاحية التابعة لأى من الطرفين المتعاقدين لقوانين الطرف الأخير و أحكامه القانونية المطبقة على السفن المستخدمة فى الملاحة الدولية من حيث تشغيل و إدارة تلك السفن و دخولها أو مغادرتها لإقليمه و ذلك عند تواجدها فى إقليم الطرف المتعاقد الآخر .
- ٣ - يخضع ركاب و طاقم السفينة و شاحنو البضائع الى القوانين و الأحكام القانونية الأخرى السارية فى إقليم أى من الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بدخول و إقامة و مغادرة الركاب و أعضاء طاقم السفينة أو استيراد و تصدير و تخزين البضائع كما يخضعون على وجه الخصوص للأحكام المتعلقة بالنزول الى البر و الهجرة و الجمارك و الضرائب و الحجر الصحى .

٢ - تقوم شركات الملاحة الأعضاء في المؤتمرات الملاحية المعنية و المشاركة في التجارة الثنائية بتسوية أية مسألة قد تنشأ نتيجة لتطبيق اتفاقية مدونة السلوك للمؤتمرات الملاحية .

٣ - يتمسك كل من الطرفين المتعاقدين بالتصديق على كل الإتفاقيات الدولية المعنية و المتعلقة بسلامة الملاحة و ظروف المعيشة و العمل للبحارة و حماية البيئة البحرية .

#### مادة (٤)

المعاملة بغير التمييزية لسفن الملاحة

يتمتع أى من الطرفين المتعاقدين عن اتخاذ أى إجراء تمييزى في الملاحة البحرية الدولية قد ينجم عنه أية أضرار بمصالح الملاحة الخاصة بالطرف المتعاقد الآخر أو قد يؤثر سلبيا على حرية الإختيار للشركات الملاحية على عكس الأصول المرعية في حرية المنافسة .

#### مادة (٥)

اللوائح الخاصة بالموانى و المياه الإقليمية

١ - يمنح أى من الطرفين المتعاقدين، بشرط المعاملة بالمثل، سفن الطرف المتعاقد الآخر نفس المعاملة التي تتلقاها سفنه العاملة في الملاحة البحرية الدولية في موانئه و مياهه الإقليمية أو في مياه أخرى واقعة في منطقة ولايته، فيما يتعلق بدخول الموانى و البقاء بها و مغادرتها، و استخدام مرافق الموانى و نقل البضائع و الركاب و كذلك فيما يتعلق باستخدامات و التسهيلات الأخرى .

٢ - تشمل المعاملة بالمثل المشار إليها في الفقرة (١) أعلاه أيضا حق الشركة الملاحية التابعة لأى من الطرفين المتعاقدين في ممارسة أعمال الوكالة وفقا للقوانين المعمول بها في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

#### مادة (٦)

حرية تحويل الأموال بغير المنظورة

يمنح أى من الطرفين المتعاقدين شركات الملاحة التابعة للطرف المتعاقد الآخر الحق في استخدام أية إيصالات يتلقاها نظير خدمات ملاحية قدمها في إقليم الطرف المتعاقد الأول لصالح مدفوعات متعلقة بالملاحة أو تحويل هذه الإيصالات الى الخارج على هيئة نقود قابلة للتحويل . و يتم هذا التحويل على أساس السعر الرسمي للصرف السارى وفي خلال الفترة المتعارف عليها .



٣ - " شركة ملاحية تابعة للطرف المتعاقد " هي شركة نقل تقوم بتسيير سفن بحرية، يكون مقرها إقليم هذا الطرف المتعاقد والمعترف بها وفقا للأحكام القانونية الخاصة بهذا الطرف المتعاقد بأنها " شركة ملاحية "

٤ - " عضو طاقم السفينة " هو الربان أو أى شخص يقوم بأداء واجبات و خدمات على متن السفينة أثناء الرحلة و يكون اسمه مدرجا فى قائمة الطاقم .

#### مادة (٢)

##### حرية الملاحة

١ - يتعاون الطرفان المتعاقدان على إزالة جميع العقبات التى قد تعوق سير الملاحة بين الطرفين، ويمتنعان عن اتخاذ أى إجراء يمكن أن يحد من اشتراك شركات الملاحة الخاصة بالطرفين فى نقل البضائع المتبادلة فى إطار تجارتهما الثنائية وفى المرور البحرى بين أى من الدولتين و دولة ثالثة .

٢ - تتمتع سفن الطرفين المتعاقدين بكل التسهيلات المتاحة فى النقل البحرى بين بلديهما . و لسفن أى من الطرفين المتعاقدين الحق فى الإبحار بين مواتنهما المفتوحة أمام التجارة الدولية البحرية و ذلك بغرض نقل البضائع أو الركاب .

٣ - يوصى الطرفان المتعاقدان شركات الملاحة التابعة لهما بالإتفاق على مستوى تجارى خاص بالتعاون فى النقل البحرى . و يتم مناقشة أية مسائل قد تنشأ عن ذلك فى اللجنة البحرية المشتركة المشكلة وفقاً للمادة (١٤).

٤ - تتمتع السفن المستأجرة من قبل شركات الملاحة لأى من الطرفين المتعاقدين بنفس المزايا التى تحصل عليها كما لو كانت ترفع علم أحد الطرفين المتعاقدين .

#### مادة (٣)

##### الإلتزامات الدولية

١ - لا يؤثر الإلتفاق الحالى على أى التزام ينشأ عن أى اتفاقيات دولية أخرى قد أبرمها أحد الطرفين المتعاقدين و خاصة الإلتزامات التى تستوجبها اتفاقية ٦ إبريل ١٩٧٤ المعنية بمدونة السلوك للمؤتمرات الملاحية، و بصفة خاصة أى التزام ينشأ عن عضوية جمهورية ألمانيا الإتحادية فى الإتحاد الأوروبى .

حكومة  
جمهورية ألمانيا الاتحادية  
و حكومة  
جمهورية مصر العربية

رغبة منهما فى دعم التطوير المتناسق للعلاقات الملاحية بين  
جمهورية ألمانيا الاتحادية و جمهورية مصر العربية، المرتكزة على المصالح  
المتبادلة للدولتين و على حرية التجارة الخارجية،

رغبة منهما فى تشجيع التعاون الدولى فى هذا المجال على  
أفضل وجه ممكن،

إدراكا منهما بضرورة أن يصاحب تبادل البضائع بين بلديهما  
تبادلا فعالا للخدمات،

فقد اتفقتا على ما يلى :

مادة ( ١ )  
التعريفات

فى مفهوم هذا الإتفاق يقصد بعبارة :

- ١- " السلطات الملاحية المختصة "
- أ - فى جمهورية ألمانيا الاتحادية، الوزارة الاتحادية للنقل و أجهزتها المعاونة
- ب - فى جمهورية مصر العربية، قطاع النقل البحرى فى وزارة النقل  
و المواصلات
- ٢- " سفينة الطرف المتعاقد "
- هى أية سفينة ترفع علم هذا الطرف المتعاقد وفقا للأحكام القانونية لهذا  
الطرف والمدرجة بسجلاته . و لا يشمل هذا المصطلح السفن الحربية و سفن  
الصيد. و لغرض تطبيق المسواد (٢) و (٥) و (٨) و (٩) و (١٠) و (١٢)  
و (١٣) و (١٤) و (١٥) من هذا الإتفاق، فإن أية سفينة ترفع علم دولة ثالثة  
و تستخدمها إحدى شركات الملاحة التابعة لأى من الطرفين المتعاقدين تعتبر  
و كأنها سفينة أحد الطرفين المتعاقدين .

# اتفاق

بين

حكومة

جمهورية ألمانيا الاتحادية

و

حكومة

جمهورية مصر العربية

بشأن

علاقتيها الملاحية المشتركة

[ ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS ]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE FEDERAL REPUBLIC OF GERMANY AND THE GOVERNMENT OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT ON THEIR MUTUAL SHIPPING RELATIONS

The Government of the Federal Republic of Germany and the Government of the Arab Republic of Egypt,

Desirous of promoting the harmonious development of the shipping relations between the Federal Republic of Germany and the Arab Republic of Egypt, which is founded upon the reciprocal interests of these two countries and upon the freedom of foreign trade,

Desirous of encouraging, as best as possible, international co-operation in this field,

Aware that the exchange of goods between their two countries should be accompanied by an effective exchange of services,

Have agreed as follows:

*Article I. Definitions*

For the purpose of the present Agreement the term

1. "Competent Shipping Authority" means

a) in the Federal Republic of Germany, the Federal Ministry of Transport and its subsidiary bodies,

b) in the Arab Republic of Egypt, the Maritime Transport Sector in the Ministry of Transport and Communications;

2. "Vessel of a Contracting Party" means any vessel which, in accordance with the legal provisions of the said Contracting Party, flies its flag and which, in accordance with its laws, is entered in a register. This term does not include warships and fishing vessels. For the purpose of Articles 2, 5, 8, 9, 10, 12, 13, 14 and 15 any vessel flying the flag of a third state and employed by a shipping company of one of the Contracting Parties shall also be deemed a "vessel of a Contracting Party";

3. "Shipping company of a Contracting Party" means a transport company employing sea-going ships which has its domicile in the territory of this Contracting Party and which in accordance with the legal provisions of this Contracting Party is recognized as "shipping company";

4. "Member of the crew" means the master and any person who during the voyage has to perform duties or services on board the vessel and whose name is listed in the vessel's muster roll.

*Article 2. Freedom of Traffic*

(1) The Contracting Parties shall co-operate so as to eliminate all obstacles which might impede the development of navigation between the two Contracting Parties and shall refrain from taking any measures which might limit the participation of the shipping companies of the two Contracting Parties in the transport of cargo exchanged within the framework of their bilateral trade, as well as in the maritime traffic between either of their countries and third countries.

(2) The vessels of the Contracting Parties shall enjoy all available facilities in the maritime transport between their countries. They shall be entitled to sail to those ports of both Contracting Parties that are open to international seaborne trade for the purpose of transporting cargo or passengers.

(3) The Contracting Parties shall recommend to their shipping companies to agree on a commercial level about co-operation in maritime transport. Any questions that may arise herefrom shall be discussed in the Joint Maritime Committee established pursuant to Article 14.

(4) The vessels chartered by shipping companies of either Contracting Party shall enjoy the same benefits as they would if they were flying the flag of one of the Contracting Parties.

*Article 3. International Commitments*

(1) The present Agreement shall not affect any commitment arising out of other international agreements that may have been concluded by either of the Contracting Parties, above all those arising out of the Convention of 6 April, 1974, on a Code of Conduct for Liner Conferences, and in particular any commitment arising out of the membership of the Federal Republic of Germany in the European Union.

(2) Questions that may arise from the implementation of the Convention on a Code of Conduct for Liner Conferences shall be settled by the shipping companies participating in the bilateral traffic which are members of the liner conference concerned.

(3) Both Contracting Parties are determined to ratify all pertinent international conventions relating to the safety of navigation, the living and working conditions of seafarers, and the protection of the marine environment.

*Article 4. Nondiscrimination of the Shipping Company*

Either Contracting Party shall refrain from any discriminatory action in international maritime traffic that might inflict any disadvantage upon the shipping interests of the other Contracting Party or that might, contrary to the principles of free competition, adversely affect the free choice of the shipping company.

*Article 5. Regulations Concerning Ports and Territorial Waters*

(1) Either Contracting Party shall, on condition of reciprocity, grant the vessels of the other Contracting Party the same treatment in its ports, territorial waters and other waters under its jurisdiction as it grants its own vessels operating in international maritime traffic regarding access to the ports, during their stay in the ports and when leaving them, in the use of the port facilities for goods and passengers transport as well as regarding services and other facilities.

(2) The reciprocity referred to in paragraph (1) above also covers the right of the shipping companies of either Contracting Party to exercise the activities of an agency in accordance with the laws in force in the territory of the other Contracting Party.

*Article 6. Unrestricted Transfer of Invisibles*

Either Contracting Party shall grant the shipping companies of the other Contracting Party the right either to use any receipts from shipping services realized in the territory of the first Contracting Party towards shipping-related payments or to transfer such receipts abroad in convertible currency. Any such transfer is to be effected on the basis of the official rate of exchange within the usual period of time.

*Article 7. Areas Excluded from the Scope of Application of the Agreement*

The present Agreement shall not affect the legal provisions in force of either Contracting Party concerning

- a) the privilege of the national flag relating to national coastal navigation, salvage, towage, pilot and other services which are reserved to the Contracting Party's own national shipping companies or other companies and to its citizens; the sailing of a vessel of one Contracting Party between ports of the other Contracting Party for the purpose of unloading cargo and disembarking passengers taken on in a third country or loading goods or embarking passengers to be taken to a third country shall not be deemed to be coastal navigation, however;
- b) the obligation to take a pilot on board;
- c) vessels performing public service functions;
- d) the activities within the framework of marine research;
- e) the privilege of hydrographic survey in the Contracting Party's own territorial waters;
- f) the Suez Canal.

*Article 8. Compliance with the Legal Provisions of the other Contracting Party in its Territory*

(1) The vessels of either Contracting Party as well as the members of their crew, their passengers and cargoes shall be subject to the legal provisions in force in the territory of the other Contracting Party.

(2) The vessels of the shipping company or companies of either Contracting Party shall be subject - while in the territory of the other Contracting Party - to the latter's laws and other legal provisions relating to the entry into and departure from its territory of the vessels employed in international maritime traffic and to the operation and command of such vessels.

(3) The passengers, members of the crew and consignors of cargo shall comply with the laws and other legal provisions in force in the territory of either Contracting Party with respect to entry, stay and departure of passengers and members of the crew or import, export and storage of cargoes, especially with the provisions concerning shore leave, immigration, customs, taxes and quarantine.

*Article 9. Facilitation of Maritime Traffic*

Within the framework of their laws and port regulations, the Contracting Parties shall take all necessary measures in order to facilitate and promote sea transport, to prevent unnecessary extension of lay times and expedite and simplify, if possible, the clearing of customs and other formalities to be observed in the ports as well as to facilitate the utilization of the existing disposal installations.

*Article 10. Reciprocal Recognition of Tonnage Certificates and other Ship's Documents*

The ship's documents which have been issued and recognized by one Contracting Party in accordance with the pertinent international agreements and which are carried on board a vessel of this Contracting Party shall also be recognized by the other Contracting Party.

*Article 11. Travel Documents of the Members of the Crew*

(1) Either Contracting Party shall recognize the travel documents issued by the competent authorities of the other Contracting Party and shall grant the holders of such documents the rights provided for in Article 12 of the present Agreement.

(2) The travel documents shall be for the Federal Republic of Germany the passport or the seaman's book and for the Arab Republic of Egypt the seaman's book or passport.

(3) For members of the crew of third countries working on board vessels of either Contracting Party, the travel documents are those issued by the competent third country authorities, provided they meet the national requirements of the Contracting Party concerned for the recognition as passport or passport substitute.

*Article 12. Entry, Transit and Stay of the members of the Crew*

(1) Either Contracting Party shall allow the members of the crew of the vessel of one Contracting Party who are holders of one of the travel documents specified in Article 11 of the present Agreement to go ashore and to stay in the sea-port town during the lay time of the vessel in a port of the other Contracting Party without requiring permission to stay prior to entry (visa) in accordance with the pertinent laws and other provisions in force. In these cases

- a shore leave pass shall be required in the Federal Republic of Germany,
- a shore leave pass shall be required in the Arab Republic of Egypt.

(2) Any member of the crew holding a travel document specified in Article 11 of the present Agreement shall be permitted, after having been granted permission to stay prior to entry (visa), to travel through the territory of the other Contracting Party in order to go on board his ship or any other ship for the purpose of travelling home or for any other reason acceptable to the competent authorities of the other Contracting Party. Such permission to stay prior to entry (visa) shall be issued without delay, if possible.

(3) The competent authorities of either Contracting Party shall permit any member of the crew who is taken to a hospital in the territory of the Contracting Party concerned to stay as long as necessary for in-patient treatment.

(4) Both Contracting Parties shall reserve the right to refuse undesirable persons entry into their respective territory, even if these persons hold a travel document specified in Article 11 of the present Agreement.

(5) The staff of the diplomatic missions and consular representations of one Contracting Party and the master as well as the other members of the crew of a vessel of this Contracting Party shall be entitled, in compliance with the pertinent laws and other legal provisions in force in the country of stay, to contact one another or to meet.

(6) Without prejudice to the above provisions, the Contracting Parties' regulations concerning the entry, stay and departure of foreigners shall remain unaffected.

Further details may be gathered from the Annex to this Agreement, which forms a constituent part thereof.

### *Article 13. Incidents at Sea*

(1) If a vessel of one Contracting Party is shipwrecked, suffers average, runs aground or gets into distress for some other reason in the territorial waters of the other Contracting Party, the authorities of this other Contracting Party shall grant the master, the other members of the crew and the passengers as well as the vessel and her cargo the same assistance and protection as would be granted to the vessels flying its own flag. The incidents referred to in the first sentence above shall be investigated by the authorities to be denominated by each Contracting Party vis-a-vis the other Contracting Party if it benefits the public interest, in any event, however, if a vessel has sunk or was abandoned or if a person was killed in such incident. The authorities to be denominated shall transmit the results of the investigation as quickly as possible to the authorities of the other Contracting Party.

(2) Either Contracting Party shall, in the event of a vessel having had an accident or having suffered average, refrain from levying import duties, taxes or any other charges on cargo, equipment, materials, provisions and other appurtenances unless these articles are used or consumed in the territory of this Contracting Party.

(3) Nothing in paragraph (2) above shall preclude the application of the laws and other legal provisions of the Contracting Parties in respect of the temporary warehousing of goods.



*Article 14. Joint Maritime Committee and Consultations*

(1) For the purpose of ensuring the effective application of the present Agreement, a Joint Maritime Committee shall be established consisting of representatives of the shipping administrations and the experts as denominated by the Contracting Parties.

(2) This Committee shall consider all questions of common interest to both Contracting Parties, in particular problems related to

a) the participation in the transport of all cargo for the benefit of their mutual maritime trade;

b) the activities of the shipping companies and vessels of either Contracting Party that are engaged in maritime trade between the Contracting Parties and in particular problems related to the activities resulting from the application of the Convention on a Code of Conduct for Liner Conferences;

c) the observance of all conditions relevant to the correct handling of maritime trade by the shipping companies of either Contracting Party;

d) the amicable settlement of disputes including those arising out of the interpretation of the present Agreement.

(3) The Contracting Parties undertake to observe the principles of mutual advantage and of nondiscriminatory treatment of the shipping companies and vessels of either Contracting Party.

(4) The Joint Maritime Committee shall meet at the request of one of the Contracting Parties not later than three months after the date such request has been brought forward. This Committee shall report the results of its work to both, the Federal Ministry of Transport in the Federal Republic of Germany and the Maritime Transport Sector in the Ministry of Transport and Communications in the Arabic Republic of Egypt.

*Article 15. Technical Co-operation*

(1) Both Contracting Parties shall encourage the shipowners and institutions in either country connected with maritime traffic to seek and develop all forms of co-operation possible, particularly in the following fields:

a) ship construction;

b) ship repair.

(2) The Contracting Parties shall encourage each other to utilize the training institutions as well as any other training facilities in the enterprises and institutions of maritime traffic and harbour operations.

*Article 16. Entry into Force*

The present Agreement shall enter into force on the day both Governments have informed each other of the fact that the necessary legal procedures for the entry into force of

the present Agreement have been completed. The day the last of these two notices is received shall be deemed the day of entry into force.

*Article 17. Duration and Termination*

(1) This Agreement shall be concluded for an unlimited period.

(2) This Agreement may be denounced by notification by either Contracting Party, subject to six months' previous notice.

Done at Alexandria on November 5, 1998 in duplicate in the German, Arabic and English languages, all three texts being authentic. In case of divergent interpretations of the German and Arabic texts, the English text shall prevail.

For the Government of the Federal Republic of Germany :

PETER DINGENS

For the Government of the Arab Republic of Egypt :

REAR-ADMIRAL MAGDI ABDEL-HADI

ANNEX TO THE AGREEMENT OF NOVEMBER 5, 1998 BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE FEDERAL REPUBLIC OF GERMANY AND THE GOVERNMENT OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT ON THEIR MUTUAL SHIPPING RELATIONS

Travel Document of Members of the Crew

Entry, Transit and Stay of Members of the Crew

In accordance with Articles 11 and 12 of this Agreement, each Contracting Party shall recognize the travel documents of the seafarers issued after the entry into force of this Agreement and introduced by either Contracting Party, and re-admit to its territory, without further formalities, any person holding that travel document provided the international requirements for recognition as a seaman's book are fulfilled.

[ GERMAN TEXT — TEXTE ALLEMAND ]

**Abkommen**

**zwischen**

**der Regierung der Bundesrepublik Deutschland**

**und**

**der Regierung der Arabischen Republik Ägypten**

**über**

**ihre gegenseitigen Seeschiffahrtsbeziehungen**

Die Regierung der Bundesrepublik Deutschland  
und  
die Regierung der Arabischen Republik Ägypten -

in dem Wunsch, die harmonische Entwicklung der Seeschiffsbeziehungen zwischen der Bundesrepublik Deutschland und der Arabischen Republik Ägypten, die sich auf das beiderseitige Interesse dieser Länder und die Freiheit des Außenhandels gründen, zu fördern,

in dem Wunsch, die internationale Zusammenarbeit auf diesem Gebiet soweit wie möglich zu verstärken.

in der Erkenntnis, daß der bilaterale Warenaustausch von einem wirksamen Dienstleistungsaustausch begleitet werden soll -

sind wie folgt übereingekommen:

Artikel I  
Begriffsbestimmungen

In diesem Abkommen bezeichnen

- I. der Ausdruck „zuständige Seeschiffsbehörde“
  - a) in der Bundesrepublik Deutschland das Bundesministerium für Verkehr und die ihm nachgeordneten Behörden.

b) in der Arabischen Republik Ägypten die Abteilung Seeverkehr im

Ministerium für Verkehr und Kommunikation:

2. der Ausdruck „Schiff einer Vertragspartei“ jedes Schiff, das nach den Rechtsvorschriften dieser Vertragspartei ihre Flagge führt und gemäß ihren Gesetzen in ein Register eingetragen ist. Dieser Ausdruck umfaßt nicht Kriegsschiffe und Fischereifahrzeuge. Im Hinblick auf die Anwendung der Artikel 2, 5, 8, 9, 10, 12, 13, 14 und 15 gilt als „Schiff einer Vertragspartei“ auch jedes Schiff unter der Flagge eines dritten Staates, das von einem Seeschiffsverkehrsunternehmen einer der Vertragsparteien eingesetzt wird;
3. der Ausdruck „Seeschiffsverkehrsunternehmen einer Vertragspartei“ ein Seeschiffe einsetzendes Beförderungsunternehmen, das seinen Sitz im Hoheitsgebiet dieser Vertragspartei hat und von ihr nach Maßgabe ihrer Rechtsvorschriften als „Seeschiffsverkehrsunternehmen“ anerkannt ist;
4. der Ausdruck „Besatzungsmitglied“ den Kapitän und jede weitere Person, die während der Reise Aufgaben oder Dienste an Bord wahrzunehmen hat und deren Name in der Musterrolle des Schiffes aufgeführt ist.

## Artikel 2

### Freiheit des Verkehrs

(1) Die Vertragsparteien arbeiten zusammen, um alle Hindernisse auszuräumen, welche die Entwicklung der Seeschifffahrt zwischen den beiden Vertragsparteien behindern könnten, und enthalten sich jeglicher Maßnahmen, welche die Beteiligung der Seeschiffsverkehrsunternehmen der beiden Vertragsparteien an der Beförderung der im Rahmen ihres bilateralen Handels ausgetauschten Güter sowie am Seeverkehr zwischen ihrem jeweiligen Land und Drittländern einschränken könnten.

(2) Die Schiffe der Vertragsparteien genießen alle verfügbaren Erleichterungen im Seeverkehr zwischen ihren Ländern. Sie sind berechtigt, zu den dem internationalen Seebandel geöffneten Häfen der beiden Vertragsparteien zu fahren, um Fahrgäste und Güter zu befördern.

(3) Die Vertragsparteien empfehlen ihren Seeschiffsunternehmen, sich über die Zusammenarbeit im Seeverkehr auf kaufmännischer Ebene zu verständigen. Alle Fragen, die sich hieraus ergeben, werden in dem nach Artikel 14 gebildeten Gemischten Seeschiffsausschuß beraten .

(4) Die von Seeschiffsunternehmen der Vertragsparteien befrachteten Schiffe genießen dieselben Vergünstigungen, wie wenn sie die Flagge einer Vertragspartei führten.

### Artikel 3

#### Internationale Verpflichtungen

(1) Dieses Abkommen läßt die Verpflichtungen aus anderen internationalen Übereinkünften, die eine der Vertragsparteien geschlossen hat, vor allem dem Übereinkommen vom 6. April 1974 über einen Verhaltenskodex für Linienkonferenzen, und insbesondere die Verpflichtungen, die sich aus der Mitgliedschaft der Bundesrepublik Deutschland in der Europäischen Union ergeben, unberührt.

(2) Fragen, die sich aus der Durchführung des Übereinkommens über einen Verhaltenskodex für Linienkonferenzen ergeben, werden durch die am bilateralen Verkehr beteiligten Seeschiffsunternehmen, die der betreffenden Linienkonferenz angehören, geregelt.

(3) Beide Vertragsparteien sind entschlossen, alle einschlägigen internationalen Übereinkünfte über die Sicherheit der Seeschifffahrt, die Lebens- und Arbeitsbedingungen der Seeleute und den Schutz der Meeresumwelt zu ratifizieren.

#### Artikel 4

##### Nichtdiskriminierung des Seeschiffahrtsunternehmens

Jede Vertragspartei unterläßt im internationalen Seeverkehr diskriminierende Handlungen jeder Art, die zu einer Benachteiligung der Seeschiffahrtsinteressen der anderen Vertragspartei führen oder entgegen den Grundsätzen des freien Wettbewerbs die freie Wahl des Seeschiffahrtsunternehmens beeinträchtigen könnten.

#### Artikel 5

##### Regelungen betreffend die Häfen und Hoheitsgewässer

(1) Jede Vertragspartei gewährt unter der Voraussetzung der Gegenseitigkeit in ihren Häfen, Hoheitsgewässern und anderen ihrer Hoheitsgewalt unterstehenden Gewässern den Schiffen der anderen Vertragspartei die gleiche Behandlung wie ihren eigenen im internationalen Seeverkehr eingesetzten Schiffen hinsichtlich des Zugangs zu den Häfen, während des Aufenthalts in den Häfen und beim Verlassen der Häfen, bei der Benutzung der Hafeneinrichtungen für die Beförderung von Gütern und Fahrgästen sowie hinsichtlich der Dienstleistungen und sonstigen Einrichtungen.

(2) Die in Absatz 1 erwähnte Gegenseitigkeit erstreckt sich auch auf das Recht der Seeschiffahrtsunternehmen einer Vertragspartei zur Ausübung von Agenturtätigkeiten entsprechend den Gesetzen, die im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei gelten.



Artikel 6

Freier Transfer von Einnahmen aus Dienstleistungen

Jede Vertragspartei gewährt den Seeschiffsunternehmen der anderen Vertragspartei das Recht, im Hoheitsgebiet der erstgenannten Vertragspartei erzielte Einnahmen aus Dienstleistungen der Seeschifffahrt für Zahlungen im Zusammenhang mit der Seeschifffahrt zu verwenden oder in frei konvertierbarer Währung ins Ausland zu transferieren. Der Transfer soll auf der Grundlage des amtlichen Wechselkurses und innerhalb der üblichen Frist vorgenommen werden.

Artikel 7

Vom Anwendungsbereich des Abkommens  
ausgeschlossene Bereiche

Dieses Abkommen berührt nicht die geltenden Rechtsvorschriften der Vertragsparteien über

- a) das Vorrecht der eigenen Flagge für die nationale Küstenschifffahrt sowie Bergungs-, Bugsier-, Lots- und andere Dienste, die den eigenen nationalen Seeschiffs- oder sonstigen Unternehmen sowie Staatsangehörigen vorbehalten sind; es handelt sich jedoch nicht um Küstenschifffahrt, wenn ein Schiff einer Vertragspartei zwischen Häfen der anderen Vertragspartei fährt, um in einem Drittland aufgenommene Güter zu löschen und Fahrgäste auszuschiffen oder Güter und Fahrgäste zur Beförderung in ein Drittland an Bord zu nehmen;
- b) die Lotsenannahmepflicht;
- c) Schiffe, die Aufgaben des öffentlichen Dienstes wahrnehmen;

- d) die Tätigkeiten im Rahmen der Meeresforschung;
- e) das Vorrecht der Seevermessung in den eigenen Hoheitsgewässern;
- f) den Suez-Kanal.

#### Artikel 8

##### Beachtung der Rechtsvorschriften der anderen Vertragspartei in deren Hoheitsgebiet

- (1) Die Schiffe jeder Vertragspartei sowie ihre Besatzungsmitglieder, Fahrgäste und Ladungen unterliegen den im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei geltenden Rechtsvorschriften.
- (2) Die Schiffe des oder der Seeschiffahrtsunternehmen jeder Vertragspartei unterliegen, solange sie sich im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei befinden, deren Gesetzen und sonstigen Rechtsvorschriften über das Ein- und Auslaufen der im internationalen Seeverkehr eingesetzten Schiffe in ihr oder aus ihrem Hoheitsgebiet sowie über den Betrieb und die Führung solcher Schiffe.
- (3) Fahrgäste, Besatzungsmitglieder und Versender von Gütern müssen die im Hoheitsgebiet jeder Vertragspartei geltenden Gesetze und sonstigen Rechtsvorschriften über die Einreise, den Aufenthalt und die Ausreise der Fahrgäste und Besatzungsmitglieder sowie die Einfuhr, die Ausfuhr und die Lagerung von Gütern, insbesondere die Vorschriften über Landgang, Einwanderung, Zoll, Steuern und Quarantäne, einhalten.

Artikel 9

Erleichterung des Seeverkehrs

Die Vertragsparteien ergreifen im Rahmen ihrer Gesetze und Hafenordnungen alle erforderlichen Maßnahmen, um die Beförderung auf dem Seeweg zu erleichtern und zu fördern, unnötige Verlängerungen der Liegezeiten zu vermeiden und die Erledigung der Zoll- und sonstigen in den Häfen zu beachtenden Förmlichkeiten nach Möglichkeit zu beschleunigen und zu vereinfachen sowie den Gebrauch vorhandener Entsorgungseinrichtungen zu erleichtern.

Artikel 10

Gegenseitige Anerkennung von Meßbriefen und sonstigen  
Schiffspapieren

Die von einer Vertragspartei entsprechend den einschlägigen internationalen Übereinkünften ausgestellten und anerkannten und an Bord eines Schiffes dieser Vertragspartei mitgeführten Schiffspapiere werden auch von der anderen Vertragspartei anerkannt .

Artikel 11

Reisedokumente der Besatzungsmitglieder

(1) Jede Vertragspartei erkennt die von den zuständigen Behörden der anderen Vertragspartei ausgestellten Reisedokumente an und gewährt den Inhabern dieser Dokumente die in Artikel 12 genannten Rechte.

(2) Die Reisedokumente sind für die Bundesrepublik Deutschland der Reisepaß oder das Seefahrtbuch und für die Arabische Republik Ägypten das Seefahrtbuch oder der Reisepaß.

(3) Für Besatzungsmitglieder aus Drittländern, die an Bord von Schiffen einer Vertragspartei arbeiten, gelten als Reisedokumente die von den zuständigen Behörden der Drittländer ausgestellten Dokumente, sofern sie den innerstaatlichen Vorschriften der betreffenden Vertragspartei für die Anerkennung als Paß oder Paßersatzpapier genügen.

## Artikel 12

### Einreise, Durchreise und Aufenthalt von Besatzungsmitgliedern

(1) Jede Vertragspartei gestattet den Besatzungsmitgliedern eines Schiffes einer Vertragspartei, die Inhaber eines der in Artikel 11 genannten Reisedokumente sind, während der Liegezeit des Schiffes in einem Hafen der anderen Vertragspartei ohne Aufenthaltsgenehmigung vor der Einreise (Visum) in Übereinstimmung mit den geltenden einschlägigen Gesetzen und sonstigen Vorschriften an Land zu gehen und sich im Gebiet des Hafenorts aufzuhalten. Erforderlich ist in diesen Fällen

- in der Bundesrepublik Deutschland ein Landgangsausweis.
- in der Arabischen Republik Ägypten ein Landgangsausweis.

(2) Jedes Besatzungsmitglied, das Inhaber eines der in Artikel 11 genannten Reisedokumente ist, darf nach Erteilung einer Aufenthaltsgenehmigung vor der Einreise (Visum) durch das Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei durchreisen, um sich zum Zweck seiner Heimschaffung oder aus einem anderen von den zuständigen Behörden der anderen Vertragspartei anerkannten Grund auf sein Schiff oder auf ein anderes Schiff zu begeben. Die betreffende Aufenthaltsgenehmigung vor der Einreise (Visum) ist in möglichst kurzer Zeit zu erteilen.

(3) Die zuständigen Behörden jeder Vertragspartei gestatten jedem Besatzungsmitglied, das im Hoheitsgebiet einer der Vertragsparteien in ein Krankenhaus eingeliefert wird, den für die stationäre Behandlung erforderlichen Aufenthalt.

(4) Beide Vertragsparteien behalten sich das Recht vor, Personen, die unerwünscht sind, die Einreise in ihr Hoheitsgebiet zu verweigern, auch wenn diese Personen Inhaber eines der in Artikel 11 genannten Reisedokumente sind.

(5) Die Bediensteten der diplomatischen Missionen und der konsularischen Vertretungen einer Vertragspartei sowie der Kapitän und die übrigen Besatzungsmitglieder der Schiffe dieser Vertragspartei sind berechtigt, unter Beachtung der im Aufenthaltsland geltenden einschlägigen Gesetze und sonstigen Rechtsvorschriften miteinander in Verbindung zu treten und zusammenzutreffen .

(6) Unbeschadet der vorstehenden Bestimmungen bleiben die Regelungen der Vertragsparteien betreffend die Einreise, den Aufenthalt und die Ausreise von Ausländern unberührt.

Weitere Einzelheiten ergeben sich aus der Anlage zu diesem Abkommen, die Bestandteil des Abkommens ist.

### Artikel 13

#### Vorkommnisse auf See

(1) Wenn ein Schiff einer Vertragspartei in den Hoheitsgewässern der anderen Vertragspartei einen Schiffbruch oder eine Havarie erleidet, auf Grund läuft oder aus sonstigen Gründen in Seenot gerät, gewähren die Behörden dieser anderen Vertragspartei dem Kapitän, den übrigen Besatzungsmitgliedern, den Fahrgästen sowie dem Schiff und seiner Ladung den gleichen Schutz und Beistand wie Schiffen unter eigener Flagge. Die in Satz 1 genannten

Vorkommnisse werden von den von jeder Vertragspartei gegenüber der anderen Vertragspartei zu bezeichnenden Behörden untersucht, wenn ein öffentliches Interesse vorliegt, auf jeden Fall aber dann, wenn bei einem solchen Vorkommnis ein Fahrzeug gesunken oder aufgegeben worden ist oder jemand den Tod erlitten hat. Die Untersuchungsergebnisse werden von den zu bezeichnenden Behörden den Behörden der anderen Vertragspartei so schnell wie möglich übermittelt.

(2) Jede Vertragspartei sieht, falls ein Schiff einen Unfall oder eine Havarie erlitten hat, von der Erhebung von Einfuhrzöllen, Steuern und sonstigen Abgaben, denen Ladung, Ausrüstung, Materialien, Vorräte und anderes Schiffszubehör unterliegen, ab, sofern diese Gegenstände im Hoheitsgebiet dieser Vertragspartei weder gebraucht noch verbraucht werden.

(3) Absatz 2 schließt die Anwendung der Gesetze und sonstigen Rechtsvorschriften der Vertragsparteien betreffend die vorübergehende Lagerung von Gütern nicht aus.

#### Artikel 14

##### Gemischter Seeschiffahrtsausschuß und Konsultationen

(1) Um die wirksame Anwendung dieses Abkommens zu gewährleisten, wird ein Gemischter Seeschiffahrtsausschuß gebildet, der aus den Vertretern der Seeschiffsverwaltungen und den von den Vertragsparteien benannten Sachverständigen besteht.

(2) Dieser Ausschuß behandelt alle Fragen von gemeinsamem Interesse für beide Vertragsparteien, insbesondere Fragen im Zusammenhang mit

- a) der Beteiligung am gesamten Ladungstransport zum Nutzen ihres gegenseitigen Seeverkehrs:

- b) den Tätigkeiten der Seeschiffsverkehrsunternehmen und der Schiffe der Vertragsparteien, die im Seeverkehr zwischen den Vertragsparteien beschäftigt sind, und insbesondere im Zusammenhang mit den Tätigkeiten, die sich aus der Anwendung des Übereinkommens über einen Verhaltenskodex für Linienkonferenzen ergeben;
- c) der Beachtung sämtlicher Bedingungen für die ordnungsgemäße Abwicklung des Seeverkehrs durch die Seeschiffsverkehrsunternehmen jeder Vertragspartei;
- d) der gütlichen Beilegung von Streitigkeiten einschließlich derer, die aus der Auslegung dieses Abkommens entstehen.

(3) Die Vertragsparteien verpflichten sich, die Grundsätze des beiderseitigen Vorteils und der nichtdiskriminierenden Behandlung der Seeschiffsverkehrsunternehmen und Schiffe beider Vertragsparteien zu beachten.

(4) Der Gemischte Seeschiffsverkehrsausschuß tritt auf Antrag einer der Vertragsparteien spätestens drei Monate nach Stellung dieses Antrags zusammen. Dieser Ausschuß berichtet dem Bundesministerium für Verkehr der Bundesrepublik Deutschland und der Abteilung Seeverkehr im Ministerium für Verkehr und Kommunikation der Arabischen Republik Ägypten über die Ergebnisse seiner Arbeit.

#### Artikel 15

##### Technische Zusammenarbeit

(1) Beide Vertragsparteien ermutigen die Reeder und die mit dem Seeverkehr verbundenen Institutionen beider Länder, sich um alle nur möglichen Formen der Zusammenarbeit, insbesondere auf folgenden Gebieten, zu bemühen und sie zu entwickeln:

- a) Schiffbau:

b) Schiffsreparatur.

(2) Die Vertragsparteien ermutigen einander, die Ausbildungsinstitutionen sowie alle anderen Ausbildungseinrichtungen in den Unternehmen und Institutionen des Seeverkehrs und des Hafensbetriebs zu nutzen.

#### Artikel 16

##### Inkrafttreten

Dieses Abkommen tritt an dem Tag in Kraft, an dem beide Regierungen einander mitgeteilt haben, daß die erforderlichen rechtlichen Verfahren für das Inkrafttreten des Abkommens abgeschlossen sind. Als Tag des Inkrafttretens wird der Tag des Eingangs der letzten Mitteilung angesehen.

#### Artikel 17

##### Geltungsdauer, Kündigung

(1) Dieses Abkommen wird auf unbestimmte Zeit geschlossen.

(2) Dieses Abkommen kann von jeder Vertragspartei unter Einhaltung einer Frist von sechs Monaten durch Notifikation gekündigt werden.



Geschehen zu *Alexandria* am *5. November 1998*

in zwei Urschriften, jede in deutscher, arabischer und englischer Sprache, wobei jeder Wortlaut verbindlich ist. Bei unterschiedlicher Auslegung des deutschen und des arabischen Wortlauts ist der englische Wortlaut maßgebend.

Für die Regierung der  
Bundesrepublik Deutschland

*Peter Dingemans*

Für die Regierung der  
Arabischen Republik Ägypten

*C.A.*

Anlage  
zum  
Abkommen vom *5. November 1998*  
zwischen  
der Regierung der Bundesrepublik Deutschland  
und  
der Regierung der Arabischen Republik Ägypten  
über  
ihre gegenseitigen Seeschiffsbeziehungen

Reisedokument der Besatzungsmitglieder  
Einreise, Durchreise und Aufenthalt von Besatzungsmitgliedern

In Übereinstimmung mit den Artikeln 11 und 12 erkennt jede Vertragspartei die Reisedokumente der Seeleute, die nach Inkrafttreten dieses Abkommens ausgestellt und von einer der Vertragsparteien eingeführt werden, an und nimmt jede Person, die über ein solches Reisedokument verfügt, ohne weitere Formalitäten zur Einreise in ihr Hoheitsgebiet zurück; dies gilt unter der Voraussetzung, daß die internationalen Anforderungen an die Anerkennung als Seefahrtbuch erfüllt sind.

[TRANSLATION - TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE FÉDÉRALE  
D'ALLEMAGNE ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE  
ARABE D'ÉGYPTE CONCERNANT LEURS RELATIONS MARITIMES  
MUTUELLES

Le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne et le Gouvernement de la République arabe d'Égypte,

Désireux de promouvoir le développement harmonieux du transport maritime entre la République fédérale d'Allemagne et la République arabe d'Égypte sur la base des intérêts

mutuels des deux pays et de la liberté du commerce extérieur,

Désireux d'encourager dans toute la mesure possible la coopération internationale dans ce

domaine,

Conscients de ce que l'échange de marchandises entre les deux pays doit aller de pair avec un échange efficace de services,

Sont convenus de ce qui suit :

*Article premier. Définitions*

Aux fins du présent Accord, l'expression :

« Autorité maritime compétente » désigne :

a) En République fédérale d'Allemagne, le Ministère fédéral des transports et ses organes subsidiaires ;

b) En République arabe d'Égypte, le Secteur du transport maritime du Ministère des transports et des communications ;

2. « Navire d'une Partie contractante » désigne tout navire qui, conformément aux dispositions juridiques de ladite Partie contractante, bat son pavillon et qui, conformément à ses lois, est inscrit au registre maritime. Ladite expression n'inclut ni les navires de guerre, ni les bâtiments de pêche. Aux fins des dispositions des articles 2, 5, 8, 9, 10, 12, 13, 14 et 15, tout navire battant le pavillon d'un État tiers mais affrété par une compagnie de transport maritime de l'une des Parties contractantes est également considéré comme un « navire d'une Partie contractante » ;

3. « Compagnie de transport maritime d'une Partie contractante » désigne toute compagnie de transport utilisant des navires de transport maritime et ayant son siège sur le territoire de ladite Partie contractante et qui, conformément à la législation de cette dernière, est considérée comme une « compagnie de transport maritime » ;

4. « Membre d'équipage » désigne le capitaine et toute personne devant s'acquitter

d'attributions ou fournir des services à bord du navire et dont le nom figure sur le rôle de l'équipage.

#### *Article 2. Liberté de trafic*

1. Les Parties contractantes coopèrent en vue d'éliminer tous les obstacles pouvant entraver le développement de la navigation entre elles et s'abstiennent d'adopter toute mesure pouvant limiter la participation des compagnies de transport maritime des deux Parties contractantes au transport des marchandises échangées dans le cadre de leur commerce bilatéral ainsi qu'au trafic maritime entre leurs pays et les pays tiers.

2. Les navires des Parties contractantes ont accès à toutes les installations de transport maritime entre leurs pays. Ils ont le droit de naviguer à destination des ports des deux Parties contractantes qui sont ouverts au commerce maritime international afin de transporter des marchandises ou des passagers.

3. Les Parties contractantes recommandent à leurs compagnies de transport maritime de convenir au niveau commercial de la coopération dans le cadre du transport maritime. Toute question qui découle du présent Accord sera examinée au sein du Comité mixte de la navigation maritime établi conformément à l'article 14.4. Les navires affrétés par des compagnies de transport maritime de l'une ou l'autre Partie contractante jouissent des mêmes avantages que s'ils battaient le pavillon de l'une des Parties contractantes.

#### *Article 3. Engagements internationaux*

1. Le présent Accord n'affecte pas les obligations découlant d'autres accords internationaux que les Parties contractantes pourraient avoir conclus, principalement la Convention relative à un code de conduite des conférences maritimes, en date du 6 avril 1974, ni en particulier les obligations qui découlent pour la République fédérale d'Allemagne de son appartenance à l'Union européenne.

2. Les questions pouvant découler de la mise en œuvre de la Convention relative à un code de conduite des conférences maritimes sont réglées par les compagnies de transport maritime qui participent au trafic bilatéral et font partie de la conférence concernée.

3. Les Parties contractantes sont résolues à ratifier toutes les conventions internationales pertinentes relatives à la sécurité de la navigation, aux conditions de vie et de travail des gens de mer et à la protection du milieu marin.

#### *Article 4. Non-discrimination des compagnies de transport maritime*

Chaque Partie contractante évite, dans le domaine du transport maritime international, toute action discriminatoire qui pourrait nuire aux intérêts de l'autre Partie contractante en matière de transport maritime ou pourrait entraver le libre choix des compagnies de transport maritime au regard des principes de libre concurrence.

*Article 5. Réglementations relatives aux ports et aux eaux territoriales*

1. Chacune des Parties contractantes accorde, sur la base de la réciprocité, aux navires de l'autre Partie contractante dans ses ports, eaux territoriales et autres eaux relevant de sa juridiction, le même traitement que celui qu'elle accorde à ses propres navires opérant en trafic maritime international, en ce qui concerne l'accès aux ports, le séjour dans les ports et la sortie des ports, l'utilisation des installations portuaires aux fins de transport de marchandises et de passagers ainsi que l'accès aux services et autres installations.

2. La réciprocité visée au paragraphe 1 emporte également le droit des compagnies de transport maritime de l'une ou l'autre Partie contractante d'opérer en qualité d'agence conformément aux lois en vigueur sur le territoire de l'autre Partie contractante.

*Article 6. Liberté de transferts invisibles*

Chacune des Parties contractantes accorde aux compagnies de transport maritime de l'autre Partie contractante le droit soit d'utiliser les recettes perçues au titre des services de transport maritime rendus sur le territoire de la première Partie contractante pour procéder à des paiements liés au transport maritime soit de transférer lesdites recettes à l'étranger en monnaie convertible. Les transferts sont effectués sur la base du taux de change officiel et dans les délais habituels.

*Article 7. Domaines exclus du champ d'application de l'Accord*

Le présent Accord n'affecte pas les dispositions juridiques en vigueur sur le territoire de l'une ou l'autre Partie contractante touchant :

a) Le privilège du pavillon national en ce qui concerne les services de cabotage national, de sauvetage, de remorquage, de pilotage et autres services réservés aux compagnies de transport maritime ou autres entreprises nationales de la Partie contractante intéressée et à ses ressortissants, étant entendu toutefois que ne sont pas considérés comme cabotage les déplacements qu'effectue un navire d'une Partie contractante entre les ports de l'autre Partie contractante en vue de décharger des marchandises ou de débarquer des passagers embarqués dans un pays tiers ou de charger des marchandises ou d'embarquer des passagers pour le transport vers un pays tiers ;

b) L'obligation d'accepter un pilote à bord ;

c) Les navires qui exécutent des tâches de service public ;

d) Les activités de recherche en mer ;

e) Le privilège des études hydrographiques dans les propres eaux territoriales nationales de la Partie contractante ;

f) Le Canal de Suez.

*Article 8. Observation des dispositions juridiques de l'autre Partie contractante sur son territoire*

1. Les navires de chacune des Parties contractantes et leurs équipages, passagers et

chargements sont soumis, sur le territoire de l'autre Partie contractante, aux dispositions juridiques en vigueur de cette dernière.

2. Les navires de la compagnie ou des compagnies de transport maritime de chacune des Parties contractantes sont soumis, lorsqu'ils se trouvent sur le territoire de l'autre Partie contractante, à la législation et autres dispositions juridiques de celle-ci en matière d'entrée sur son territoire, de séjour et de sortie de son territoire des navires affectés au transport maritime international, ainsi que l'exploitation et la conduite de ces navires.

3. Les passagers, membres d'équipage et expéditeurs de marchandises doivent respecter la législation et autres prescriptions en vigueur sur le territoire de chacune des Parties contractantes en matière d'entrée, de séjour et de sortie des passagers et des membres d'équipage ainsi que de l'importation, de l'exportation et de l'entreposage des marchandises, et notamment les dispositions concernant la descente à terre, l'immigration, la douane, les taxes et la quarantaine.

#### *Article 9. Facilitation du trafic maritime*

Dans le cadre de leurs lois et règlements portuaires, les Parties contractantes prennent toutes les mesures nécessaires pour faciliter et promouvoir le transport maritime, empêcher toute prolongation inutile du séjour dans les ports, accélérer et simplifier, dans toute la mesure du possible, les formalités de dédouanement et autres formalités devant être accomplies dans les ports et faciliter l'utilisation des installations d'évacuation existantes.

#### *Article 10. Reconnaissance mutuelle des certificats de jauge et autres documents de bord*

Les documents de bord établis et reconnus par l'une des Parties contractantes conformément aux accords internationaux pertinents et qui se trouvent à bord d'un navire de cette Partie contractante sont également reconnus par l'autre Partie contractante.

#### *Article 11. Documents de voyage des membres d'équipage*

1. Chacune des Parties contractantes reconnaît les documents de voyage établis par ses autorités compétentes de l'autre Partie contractante et accorde aux détenteurs desdits documents les droits stipulés à l'article 12 du présent Accord.

2. Les documents de voyage sont, pour la République fédérale d'Allemagne, le passeport ou le livret de marin et, pour la République arabe d'Égypte, le livret de marin ou le passeport.

3. S'agissant des membres d'équipage de pays tiers travaillant à bord de navires de l'une ou l'autre Partie contractante, les documents de voyage sont les titres établis par les autorités compétentes du pays tiers, sous réserve qu'ils remplissent les conditions nationales imposées par la Partie contractante intéressée pour pouvoir être reconnus comme passeports ou titres en tenant lieu.

*Article 12. Entrée, transit et séjour des membres d'équipage*

1. Chacune des Parties contractantes autorise les membres d'équipage d'un navire de l'autre Partie contractante détenteurs de l'un des documents de voyage visés à l'article 11 du présent Accord à débarquer et à séjourner dans la ville portuaire pendant le temps de relâche du navire sans devoir obtenir une autorisation de séjour avant l'entrée (visa) conformément aux lois pertinentes et autres dispositions en vigueur. Sont requises en pareil cas :

En République fédérale d'Allemagne, une autorisation de descente à terre ;

En République arabe d'Égypte, une autorisation de descente à terre.

2. Tout membre d'équipage détenteur de l'un des documents de voyage visés à l'article 11 du présent Accord peut, après délivrance d'une autorisation de séjour préalable à l'entrée (visa) traverser le territoire de l'autre Partie contractante pour se rendre à bord de son navire ou de tout autre navire en vue de rentrer chez lui ou pour toute autre raison jugée acceptable par les autorités compétentes de l'autre Partie contractante. Ladite autorisation de séjour préalable à l'entrée (visa) est accordée, si possible, dans les moindres délais.

3. Les autorités compétentes des Parties contractantes autorisent tout membre d'équipage hospitalisé sur le territoire de l'une de la Partie contractante intéressée à séjourner aussi longtemps que nécessaire pour recevoir un traitement dans l'établissement hospitalier.

4. Les deux Parties contractantes se réservent le droit de refuser l'entrée sur leur territoire des personnes indésirables, même si elles sont en possession de l'un des documents de voyage visés à l'article 11 du présent Accord.

5. Le personnel des missions diplomatiques et des représentations consulaires d'une Partie contractante ainsi que le capitaine et les autres membres d'équipage des navires de cette Partie contractante sont autorisés à entrer en relation et à se rencontrer, à condition de respecter les lois et autres prescriptions en vigueur dans le pays hôte.

6. Sans préjudice des dispositions qui précèdent, le présent Accord n'affecte aucunement la législation des Parties contractantes relative à l'entrée, au séjour et à la sortie des étrangers.

D'autres détails figurent à l'Annexe du présent Accord, qui fait partie intégrante du présent Accord.

*Article 13. Incidents en mer*

1. Si un navire d'une Partie contractante fait naufrage, subit une avarie, s'échoue ou est en détresse pour toute autre raison dans les eaux territoriales de l'autre Partie contractante, les autorités de cette dernière accordent au capitaine, aux membres d'équipage et aux passagers, ainsi qu'au navire et à sa cargaison, la même assistance et la même protection qu'aux navires battant son propre pavillon. Les incidents visés dans la première phrase font l'objet d'une enquête par les autorités que chaque Partie contractante aura notifiées à l'autre, lorsqu'il y a un intérêt public en jeu et, étant entendu toutefois qu'il est ouvert une en-

quête dans tous les cas si le navire a coulé ou a été abandonné ou si l'incident a fait des morts. Les autorités désignées

communiquent les résultats de l'enquête dans les plus brefs délais possibles aux autorités de l'autre Partie contractante.

2. Lorsqu'un navire a subi un accident ou une avarie, les Parties contractantes renoncent à percevoir des droits d'importation, des taxes ou autres charges sur les cargaisons, l'équipement, les matériels, les provisions et autres articles du navire à moins que lesdits articles ne soient utilisés ou consommés sur leur territoire.

3. Le paragraphe 2 ci-dessus n'exclut pas l'application des lois et autres prescriptions des Parties contractantes relatives à l'entreposage provisoire des marchandises.

#### *Article 14. Comité mixte de navigation maritime et consultations*

1. Pour assurer l'application efficace du présent Accord, il est constitué un Comité mixte de navigation maritime composé des représentants des services de transport maritime et des experts désignés par les Parties contractantes.

2. Ce Comité traite de toutes les questions d'intérêt commun aux deux Parties contractantes, et notamment celles qui se rapportent :

a) à la participation au transport de marchandises de toute nature au profit de leur commerce maritime mutuel ;

b) aux activités des compagnies de transport maritime et des navires des Parties contractantes qui assurent le commerce maritime entre les Parties contractantes, et notamment les questions liées à l'application de la Convention relative à un code de conduite des conférences maritimes ;

c) au respect par les compagnies de transport maritime de chaque Partie contractante de toutes les conditions nécessaires au bon déroulement du commerce maritime ;

d) au règlement amiable des différends, y compris ceux qui se rapportent à l'interprétation du présent Accord.

3. Les Parties contractantes s'engagent à respecter le principe de l'avantage réciproque et du traitement non discriminatoire des compagnies de transport maritime et des navires de chacune des Parties contractantes.

4. Le Comité mixte de navigation maritime se réunit sur la demande de l'une ou l'autre Partie contractante trois mois au plus tard après la présentation de cette demande. Le Comité mixte rend compte des résultats de ses travaux au Ministère fédéral des transports en République fédérale d'Allemagne et au Secteur de transport maritime du Ministère des transports et des communications en République arabe d'Égypte.

#### *Article 15. Coopération technique*

1. Les Parties contractantes encouragent les armateurs et les institutions de leurs deux pays qui s'occupent du trafic maritime à instaurer et développer toutes les formes de coopération possibles, spécialement dans les domaines suivants :

a) construction navale ;



b) réparations navales.

2. Les Parties contractantes s'encouragent mutuellement à utiliser les institutions de formation et toutes autres installations de formation des entreprises et institutions de trafic maritime et des opérations portuaires.

*Article 16. Entrée en vigueur*

Le Présent Accord entrera en vigueur à la date à laquelle les deux Gouvernements se seront notifié l'accomplissement des formalités juridiques requises pour son entrée en vigueur. La date de réception de la dernière de ces deux notifications sera considérée comme date d'entrée en vigueur.

*Article 17. Durée de validité et dénonciation*

1. Le présent Accord est conclu pour une durée indéterminée.

2. Chacune des Parties contractantes peut dénoncer le présent Accord par notification, avec un préavis de six mois.

Fait à Alexandrie le 5 novembre 1998 en double exemplaire en langues allemande, arabe et anglaise, les trois textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation des textes allemand et arabe, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne :

PETER DINGENS

Pour le Gouvernement de la République arabe d'Égypte :

LE CONTRE-AMIRAL MAGDI ABDEL-HADI